

Distr.  
GENERAL

A/54/134  
E/1999/85  
17 June 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨  
جنيف، ٥ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩  
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت\*\*  
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات  
الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منع  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجمعية العامة  
الدورة الرابعة والخمسون  
البند ٢٠ (ه) من القائمة الأولية\*  
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة  
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في  
حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة  
الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة إلى  
الشعب الفلسطيني

### تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

#### تقرير الأمين العام

#### أولاً - مقدمة

١ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ - اتخذت الجمعية العامة القرار ٨٩/٥٣ بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، حيث قامت، في جملة أمور، بتأكيد أهمية الأعمال التي اضطلع بها منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة والخطوات المتخذة تحت رعاية الأمين العام لكتفالة إنشاء آلية منسقة لأنشطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة؛ وتح الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والأقليمية على أن تقدم، بأقصى ما يمكن من السرعة والسهولة، مساعدات اقتصادية واجتماعية إلى الشعب الفلسطيني، بتعاون وثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وعن طريق المؤسسات الفلسطينية الرسمية؛ وإلهابة بالمؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تكشف مساعداتها استجابة للاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني وفقاً للأولويات الفلسطينية التي تحدها السلطة الفلسطينية، مع التركيز على التنفيذ الوطني وبناء القدرات؛ وإلهابة أيضاً بالجهات المانحة الدولية التعجيل بإيصال المساعدات التي تعهدت بتقاديمها إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته الملحة؛ واقتراح

.A/54/50

\*

Add.1 E/1999/100

\*\*

أن تعقد في عام ١٩٩٩ حلقة دراسية برعاية الأمم المتحدة بشأن الاقتصاد الفلسطيني؛ ومطالبة الأمين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن ما يلي: (أ) تقييم المساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني فعلياً؛ (ب) تقييم الاحتياجات التي لم تلب بعد، وتقديم مقتراحات محددة للاستجابة لها على نحو فعال.

- ٢ - وقدم الأمين العام، في تقريره السابق بشأن تقييم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/53/153-E/1998/75)، استعراضاً عاماً لما جرى في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى أيار/مايو ١٩٩٨. ويغطي هذا التقرير الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى أيار/مايو ١٩٩٩. وبإضافة إلى ذلك، ومن منطلق الاستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة ببيان العام، في جملة أمور، "... أن يواصل تضمين تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة ببياناً مستكملاً عن الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة"، ثم إدراج الفصل الرابع الذي يتعلق بالأحوال المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- ٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المنسق الخاص في الأراضي المحتلة، السيد تشينمايا ر. غاريغان، جهوده الرامية إلى الاضطلاع بولايات مكتبه، وركز على الاهتمامات المستمرة المتعلقة بتيسير التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك:

(أ) كفالة تنسيق أفضل فيما بين المؤسسات ذات الصلة التابعة للسلطة الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة إلى جانب مجتمع المانحين؛

(ب) تعزيز سيادة القانون وبرامج بناء المؤسسات، من خلال توفير مساعدة تقنية تتميز بحسن الاستهداف، تتضمن مساعدة قوات الشرطة الفلسطينية، بحيث يمكن تحقيق مزيد من التقدم نحو بلوغ تنمية مستدامة؛

(ج) رصد وتوثيق الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقديم تحليلات دورية عن هذه الجوانب، فضلاً عن تقارير خاصة عن قضايا محددة ذات صلة بالجهود الإنمائية، من قبيل إمكانات ومعوقات نمو القطاع الخاص؛

(د) تقديم المساعدة السوقية وغيرها من المساعدات إلى السلطة الفلسطينية فيما يتصل بإعداد الخطة الإنمائية الفلسطينية للفترة ٢٠٠٣-١٩٩٩؛

(ه) تشجيع تسديدات المانحين على نحو عاجل لتسهيل تنفيذ الخطة الإنمائية الفلسطينية  
لل فترة ٢٠٠٣-١٩٩٩

#### ثانيا - معلومات أساسية

٤ - منذ أن بدأ مكتب المنسق الخاص في الأراضي المحتلة أعماله في عام ١٩٩٤، كان من بين الأطراف التي كان لها دور أساسي في إنشاء الآليات التنسيقية للمانحين الواردة أدناه، التي جمعت بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمانحين والبنك الدولي. وقد أدى المركز الفريد الذي تحتله الأمم المتحدة داخل هذه الآليات التنسيقية إلى تمكين المنظمة من القيام بدور مؤثر في عملية التنمية في تلك الأراضي. ويزداد وجود الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة من ثلاثة منظمات في عام ١٩٩٣ إلى ١٣ منظمة في عام ١٩٩٨. وتقدم ١٦ منظمة أخرى من المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مساعدات وخبرات تقنية إلى السلطة الفلسطينية.

٥ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وفر مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في واشنطن العاصمة، محفلاً للمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، لإعادة تأكيد الالتزام السياسي بعملية السلام في الشرق الأوسط ومواصلة المساعدة الاقتصادية اللازمة لتزويدها بما يلزم من رخم. وأعلن المشاركون في المؤتمر عن تقديم تبرعات يبلغ مجموعها ٣,٣٦ مليون دولار، مع اتفاقها على مدى فترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات.

#### ثالثا - عمل آليات التنسيق المحلية والدولية

٦ - وبناءً على اقتراح ممثل الأمم المتحدة، قررت لجنة الاتصال المخصصة، وهي هيئة يقودها المانحون الرئيسيون وتشرف على جهود المساعدة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أن تنقل بعض جوانب عملية تنسيق المانحين إلى مستوى الممثلين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبلوغ هذا الغرض، قامت اللجنة بإنشاء لجنة محلية لتنسيق المعونات، تتألف من السلطة الفلسطينية وجميع المانحين الذين يقدمون منحا للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك إسرائيل. والرؤساء المشاركون للجنة المحلية لتنسيق المعونات هم النرويج، بصفتها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة؛ ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة؛ والبنك الدولي. ويعمل المكتب والبنك بوصفهما الأمانة المشتركة للجنة المحلية لتنسيق المعونات. وتتوفر اجتماعات اللجنة المحلية لتنسيق المعونات منتدى للمانحين يقدمون فيه تقارير عن أنشطتهم، وللسلطة الفلسطينية لتقديم المعلومات المستكملة بشأن القضايا ذات الصلة.

٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أنشأت اللجنة المحلية لتنسيق المعونات ١٢ لجنة فرعية قطاعية عرفت باسم الأفرقة العاملة القطاعية، لتركيز مساعدة المانحين للشعب الفلسطيني وتسهيل الاتصال

والتنسيق بين السلطة الفلسطينية والبلدان المانحة. ويتألف كل فريق عامل قطاعي من رئيس الجلسات، وهو عادة ممثل إحدى الوزارات الفلسطينية؛ والراعي وهو ممثل إحدى الجهات المانحة المعنية بذلك القطاع بالذات؛ وممثل من الأمم المتحدة أو البنك الدولي يعمل كأمين للفريق. وفي إطار الجهد المبذول لزيادة كفاءة الأفرقة العاملة القطاعية، عقدت سلسلة من حلقات العمل التقييمية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بغية إنشاء هيكل تنسيقي أكثر تركيزاً يرسم، على نحو أفضل، بمناظرة عملية التخطيط، وهي عملية ناشئة داخل السلطة الفلسطينية، التي تشارك على نحو وثيق في هذه المسألة. وتمحضت هذه العملية عن إنشاء أربع أفرقة عاملة قطاعية رئيسية، وهي أفرقة مكرسة للهيكل الأساسية والقطاع الإنتاجي والقطاع الاجتماعي وبناء المؤسسات، مما يقابل القطاعات الرئيسية بالخطة الإنمائية الفلسطينية وتوجد حالياً أربعة عشر فريقاً فرعياً تابعة لهذه الأفرقة الأربع، عند وضع هذا التقرير. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، وافقت لجنة الاتصال المخصصة على التعديلات التي أتت بالهيكل الحالي.

٨ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أنشأت لجنة الاتصال المخصصة لجنة الاتصال المشتركة التي تتيح منتدى تجري فيه مناقشة السياسة الاقتصادية والمسائل العملية ذات الصلة بالمساعدات المقدمة من المانحين مع السلطة الفلسطينية. وتضم لجنة الاتصال المشتركة السلطة الفلسطينية التي ترأس الجلسات، والنرويج التي تقوم بصفتها رئيساً للجنة الاتصال المخصصة بدور الراعي؛ والأمم المتحدة والبنك الدولي بوصفهما أمانة مشتركة؛ والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وطلب إلى اليابان أيضاً الاشتراك في اجتماعات اللجنة. وتناقش لجنة الاتصال المشتركة المسائل الثنائية المتعلقة بالمساعدات المقدمة من المانحين باشتراك ممثلي حكومة إسرائيل الذين توجه إليهم الدعوة لحضور جميع الاجتماعات. وقد اجتمعت لجنة الاتصال المشتركة للمرة الأولى في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥ وتجمعت نحو خمس مرات في السنة.

٩ - وقام المنسق الخاص، كجزء من جهوده لتحسين أنشطة الأمم المتحدة وتسهيل عملية تهيئة التكامل فيما بين أنشطة الأمم المتحدة والاحتياجات والأولويات المحددة من قبل السلطة الفلسطينية، بعقد اجتماع الأمم المتحدة الخامس المشترك بين الوكالات في غزة في ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. والتلى ممثلاً وكالة تقريراً بنظرائهم في السلطة الفلسطينية، حيث اضطلعوا بتقييم دور وإسهام وكالات الأمم المتحدة في الجهود الإنمائية الفلسطينية، وخاصة اتجاه هذا التعاون في المستقبل في سياق الخطة الإنمائية الفلسطينية. وأثناء المناقشاتجرى تحليل السمات الإيجابية والتحديات القائمة، كما حددت القضايا ذات الأهمية للتعاون في المستقبل. وكما حدث في السنوات السابقة، أتاح الاجتماع منتدى للانتهاء من الوثيقة المعروفة "الأمم المتحدة والخطة الإنمائية الفلسطينية"، التي تتضمن دراسة بعض القضايا البارزة الخاصة بهذه العلاقة.

١٠ - كما ترأس المنسق الخاص وقد الأمم المتحدة، الذي يتتألف من ممثلي الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية واليونسكو، إلى الاجتماع السادس للفريق الاستشاري للضفة الغربية وقطاع غزة الذي عقده البنك الدولي في باريس في ٤ و ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. وكان اجتماع

الفريق الاستشاري فرصة أيضا لأن تقدم السلطة الفلسطينية إلى مجتمع المانحين الدوليين خطتها الثانية المتقددة - التي تم تمديدها حتى تغطي خمس سنوات - وهي الخطة الإنمائية الفلسطينية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣. وتمثل هذه الخطة التزام السلطة الفلسطينية بتنمية القدرة الوطنية، في مجال التخطيط الإنمائي المتوسط الأجل وتنفيذ المشاريع الإنمائية. وتضمنت الخطة المقدمة ما يزيد على ١٧٠ مشروعًا من المشاريع التي ترتبط بها الأمم المتحدة، وتناولت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع ٢٨٦ مليون دولار. وسواء من حيث الأرقام أم القيمة، يشكل هذا تحسناً عن الخطة السابقة، مما يشدد على المراد التزام منظومة الأمم المتحدة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة.

#### رابعا - الأحوال المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

١١ - وأشارت تقديرات وزارة المالية الفلسطينية وصندوق النقد الدولي إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي يبلغان ٣,٠ و ٥,٥ في المائة على التوالي فيما يتصل بعام ١٩٩٨. وهذا النمو من شأنه أن يكون كافياً بالنسبة لارتفاع حدي في مستويات الدخول الفردية السنوية بالأرض الفلسطينية المحتلة، لأول مرة منذ بداية الفترة المؤقتة في عام ١٩٩٤. وترجع الأحوال الاقتصادية الكلية المحسنة، التي تحققت في عام ١٩٩٨، إلى الإقلال من فرض إغلاقات شاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذه الإغلاقات قد أثرت على ٥,٢ في المائة من أيام العمل في عام ١٩٩٨ بالقياس إلى ٢٠,٥ في المائة من أيام العمل في عام ١٩٩٧. وقد أفضى هذا إلى زيادة مقدارها ١٦,٩ في المائة في إعداد العمال الفلسطينيين الذين اشتغلوا بإسرائيل في عام ١٩٩٨، وأيضاً إلى تحسين التدفقات التجارية على نحو عام، حيث ارتفعت القيمة الإسمية للتجارة المسجلة بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة ٩,٣ في المائة.

١٢ - وكان ثمة نمو معقول في الاستثمار الخاص. وقد زاد نشاط منح تراخيص البناء بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٨، مما يقل عما تحقق في عام ١٩٩٧ عندما زاد هذا النشاط بما يربو على ١٣ في المائة. وبشكل عام، زادت تسجيلات الشركات الجديدة بنسبة ١٢,٦ في المائة، مع حدوث هبوطات في الضفة الغربية ومقابلة ذلك بزيادات في غزة.

١٣ - وهبطت قيمة المشاريع الاستثمارية المعتمدة بموجب قانون تشجيع الاستثمار بنسبة ١٨,١ في المائة إلى ١٦١ مليون دولار في عام ١٩٩٨، مع مقابلة الانخفاضات في الضفة الغربية بمكاسب في غزة. وبالمعدلات الإسمية، زادت الائتمانات المصرافية المقدمة إلى الأعمال التجارية الخاصة بنسبة ٩,٣ في المائة وبلغت ٤٦٧,٣ مليون دولار. وهذا يمثل تباطؤاً حاداً في نمو الائتمانات التي زادت بما يربو على ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من حدوث تقدم ضئيل في الاستثمار الخاص في عام ١٩٩٨، فإن هذا الاستثمار قد ظل مقيداً من جراء نظام إغلاقات العام الذي تتعرض له الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤ - وفي الوقت الذي هبطت فيه اتفاقيات المانحين بنسبة ٢٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٨، حيث بلغت ٣٩٩,٨ مليون دولار وفقاً لما جاءت به التقارير، فإن إجمالي الإنفاق الاستثماري العام قد ارتفع بما يقدر ب ١١ في المائة، حيث وصل إلى ٢١٥ مليون دولار. وقد استوعب الاستثمار العام حصة أكبر من الاتفاقيات الإجمالية في عام ١٩٩٨، مما يرجع جزئياً إلى تحقيق السلطة الفلسطينية لميزانية دورية متوازنة لأول مرة.

٥ - وعلى الرغم من حدوث هبوط ضئيل في معدل مشاركة القوى العاملة، فإن هذه القوى قد زادت بما يقدر ب ٥,٩ في المائة وناهزت ٥٨٥ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٨، كما أن عدد من يضطلعون بالعمل على أساس التفرغ قد زاد بنسبة ١٨,٩ في المائة وبلغ ٤٥٦ ٢٤٠ نسمة. وهبط معدل البطالة القياسي من ٢٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٨، وهذا أقل معدل مسجل منذ عام ١٩٩٥. وبالمعدلات المطلقة، هبط عدد الأشخاص العاطلين بما يناهز ٢١,٥ في المائة وبلغ ٩١ ٠٠٠ نسمة تقريباً. وكان متوسط معدل البطالة الأساسية في عام ١٩٩٨ ١٢,٣ في المائة بالضفة الغربية و ٢٣,٥ في المائة بقطاع غزة. وبلغ مقياس البطالة الأوسع نطاقاً، اللذان يتضمنان العمال ذوي العزيمة الفاترة، ٢٥,١ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٨، بالمقارنة بمتوسط مقداره ٣٠,٣ في المائة في عام ١٩٩٧. وكان معدلاً البطالة الأوسع نطاقاً ٢٣,٢ و ٣١,٤ في المائة في عام ١٩٩٨ بالضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

٦ - وكان هناك ما يقدر ب ٤٥٠ من فرص العمل الجديدة المتاحة للعمال الفلسطينيين في عام ١٩٩٨ بزيادة قدرها ١٣,٤ في المائة عن عام ١٩٩٧، وذلك مع نمو العمالة في كل فرع اقتصادي. ومن فرص العمل الجديدة هذه، كانت توجد نسبة ٥٦ في المائة بالمناطق الخاضعة لسيطرة الإسرائيلية، كما أن الأرض الفلسطينية المحتلة كانت تضم ٤٤ في المائة من إجمالي نمو العمالة، وكان القطاع الخاص يمثل نسبة ٦٤ في المائة من مجموع عدد فرص العمل الجديدة المتوفرة في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٩٨، بالقياس إلى نسبة ٥١,٢ في المائة في عام ١٩٩٧.

٧ - وعلى الرغم من تزايد فرص العمالة بصفة عامة، فإن مشاركة القوى العاملة النسائية قد هبطت إلى مستوى ١١,٧ في المائة من النساء اللائي في سن العمل، بالقياس إلى ١٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٧. وفي الوقت الذي هبطت فيه معدل مشاركة النساء العاملات، فإنهن قد تعرضن لارتفاع في معدل العمالة الكاملة وانخفاض في معدل العمالة الناقصة في عام ١٩٩٨، مما يشير إلى اتجاه المرأة إلى ترك سوق العمل الرسمية إن لم تجد عملاً على أساس التفرغ. وقد يكون هذا راجعاً إلى قيود هيكلية وثقافية على عمالة المرأة. ومما يعكس هذا الاتجاه العام، أن معدل بطالة المرأة قد هبط إلى نسبة ١٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٨، معبقاء هذا المعدل فوق هذا المستوى فيما يتصل بالرجل، حيث هبط بنسبة ١٥,٥ في المائة. وهذا قد عكس الاتجاه الذي لوحظ في عام ١٩٩٦، عندما أدت الإغلاقات العديدة والصارمة للحدود إلى زيادة معدلات البطالة لدى الرجل وبلوغها مستويات مرتفعة بشكل تاريخي.

١٨ - وفي عام ١٩٩٨، اضطط العامل الفلسطيني العادي بالعمل كل شهر بنسبة تزيد بمقدار ١,٣ في المائة بالقياس لعام ١٩٩٧. وقد أفضت زيادة فرص العمل وقلة أيام الإغلاق إلى رفع الأجور الحقيقة على صعيد اليوم والشهر. وقد زاد متوسط معدل الأجر اليومي الحقيقي لدى العامل الذي يعمل كل الوقت بنسبة تناهز ٨,٥ في المائة وبلغ ٥٩,٥ من الشوائل الجديدة (أي ١٥,٦ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا)، كما زاد الأجر الشهري بنسبة تناهز ١٠,١ في المائة وبلغ ٣٤٧ من الشوائل الجديدة (أي ٣٥٣,٥ من الدولارات تقريبا).

١٩ - وعلى الرغم من الارتفاع الاقتصادي النسبي، فإن النفقات المتعلقة بالأسرة المعيشية الفلسطينية العادية قد هبطت من متوسط شهري يبلغ ٦٢٤ من الشوائل الجديدة في عام ١٩٩٧ إلى ٥٧٩ من الشوائل الجديدة في عام ١٩٩٨ (أي ٦٧٧ من الدولارات تقريبا)، مما يمثل هبوطاً مقداره ٢,١ في المائة بالعدلات المكيفة حسب التضخم. وثمة أدلة تشير إلى أن هذا الهبوط في نفقات الأسر المعيشية قد يرجع إلى سداد القروض (الذي يستبعد من الدراسات المتعلقة بالنفقات) وزيادة المدخرات. وهذا يعني أن الأسر المعيشية تقوم بتسديد الديون المتراكمة مع تقليل النفقات، وقد يكون هذا من جراء التشكك في المستقبل.

٢٠ - أما أسعار الاستهلاك في عام ١٩٩٨ فقد عكست مسارها بعد سنوات عديدة من التباطؤ. وفي إطار تأثيرات انخفاض معدل سعر صرف الشاقل الجديد/ دولار الولايات المتحدة في خريف عام ١٩٩٨، فإن معدل التضخم في الرقم القياسي للسعر الاستهلاكي بالأراضي الفلسطينية المحتلة قد ارتفع إلى ٩,٧ في المائة فيما يتصل بهذا العام، بالقياس إلى ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٧. وزادت أسعار الأغذية بما يقرب من ٥ نقاط مئوية بالقياس إلى مستوى الأسعار العامة، مما يفرض علينا جديداً على كاهل ميزانيات الأسر المعيشية. وكانت المشتريات من الأغذية تشكل ٤٠,١ في المائة من إجمالي النفقات في عام ١٩٩٨ بالقياس إلى نسبة تصل إلى ٣٨,٧ في المائة في عام ١٩٩٧.

خامساً - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني: البرامج  
الجارية، والاحتياجات غير الملباة والمقترحات  
الداعية إلى تقديم مساعدة إضافية

٢١ - بعد إجراء مشاورات مع برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها النشطة في المنطقة (التي ترد قائمة بها في مرفق هذا التقرير)، أعد المنسق الخاص لاستكمال التالي عن المساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى أيار/مايو ١٩٩٨، إلى جانب تحليل لاحتياجات غير الملباة بعد واقتراحات محددة من أجل الاستجابة الفعالة لهذه الاحتياجات.

#### إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٢ - ما بربت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعمل في مجال تقديم المساعدة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ عام ١٩٩٥، حين صيفت خمس وثائق مشاريعية في ميدان المالية العامة وتنمية الأعمال التجارية. وقد اضطلع بتنفيذ واحد من هذه المشاريع. وهو يتعلق بتعزيز القدرة على مراجعة الحسابات، في حين أن المشاريع المتبقية كانت في انتظار التمويل.

#### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٣ - ركزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أنشطتها على دعم ورصد القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقدم اللجنة تقريرا سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل". ويفطي هذا التقرير مجموعة متنوعة من القضايا من قبيل مدى توافر حالات إغلاق الحدود، والزيادة في مشاريع الإسكان في المستوطنات الإسرائيلية، وبناء الطرق، والتلوّح الصناعي، وتوزيع موارد المياه بين السكان الإسرائيليين والفلسطينيين وما إلى ذلك.

٢٤ - وفي مجال الإسكان والتنمية الحضرية، شاركت اللجنة في استعراض لأنشطة الاستكمال الحضري التي اضطلعت بها رابطة الرعاية العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وتركزت الاقتراحات على برامج إعادة تنشيط الاقتصاد، بما في ذلك الاحتمالات المتعلقة بعمالة الشباب وتنظيمهم للمشاريع. وفي ميدان بناء المؤسسات والقدرات، تضطلع اللجنة بتنفيذ مشروع بشأن "وضع برامج إحصائية وطنية تتسم بمراعاة الفوارق بين الجنسين"، حيث تمثل الأرض الفلسطينية المحتلة واحدة من تسع جهات مشاركة. وسيتضمن هذا المشروع إنشاء قاعدة إحصائية شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين في المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، وذلك إلى جانب وحدة للشؤون المتعلقة بالجنسين. وتقدم اللجنة أيضا مساعدة لوزارة الشؤون الاجتماعية في مجال استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقدمة من المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة. وعلاوة على ذلك، ما فتئت اللجنة تقوم برصد التطورات الجارية في القطاع الزراعي من خلال دراستين حديثتين، وهما "تقييم السياسات الزراعية في الأراضي الفلسطينية" و "مقترن لإطار عام لسياسة زراعية في الأراضي المحتلة"، بهدف تناول موضوع إصلاح التعاونيات الزراعية وصوغ استراتيجية إنمائية في القطاع الزراعي.

#### الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٥ - قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مؤتمرها العام الثامن والثلاثين، تحديد مشاريع المساعدة التقنية المحتللة التي يمكن تنفيذها في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال المنظمات الدولية المناسبة. و عملا بذلك المقرر، وافق مجلس محافظي الوكالة على مشروع عين يجري تنفيذهما من خلال المركز الدولي للفيزياء النظرية في ترييستا، إيطاليا. وبإضافة إلى ذلك، تلقت الوكالة مقترنين مشاريع عيين يتعلقان بالقيام أثناء الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ بدعم برنامج التعاون التقني. ويستهدف مشروع "الهيكل الأساسي للحماية

من الإشعاع" إلى توفير الدعم لعملية وضع سياسة وإطار قانوني للميكل الأساسي للحماية والسلامة في مجال الاشعاعات وإرساء هذا الهيكل، وذلك في إطار ولاية السلطة الفلسطينية. وقد وضع مشروع "القيام على صعيد المنطقة بأسرها بتطبيق أسلوب تعقيم الحشرات لمكافحة ذبابة فاكهة البحر الأبيض المتوسط، بناء على طلب وزارة الزراعة. ومكافحة هذه الحشرة تمثل مشكلة بالمنطقة كلها، وسوف ينفذ المشروع الجديد في نفس الوقت على مشروعين آخرين مستمررين يجري تنفيذهما في الأردن وإسرائيل. وبغية وضع آلية تنسقية، التقى ممثلون من إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية بمقر الوكالة في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٨، مما أدى إلى إصدار بيان مشترك يتضمن إعراب الأطراف عن عزمها على التعاون في تنفيذ الأنشطة المتصلة بأسلوب تعقيم الحشرات والتي تدعمها الوكالة بالمنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم اقتراح ثالث يتعلق بتنمية الموارد البشرية بوصفها امتداداً لأنشطة الحالية. ووفرت الوكالة أيضاً التدريبات والزمالات الدراسية والمساعدات المالية لمختلف الفنانين الفلسطينيين حتى يحضروا الاجتماعات الدولية، وثمة جهود يجري الاضطلاع بها في الوقت الراهن لتحديد مزيد من المشاريع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

#### منظمة الطيران المدني الدولي

٢٦ - استهلت منظمة الطيران المدني الدولي عدة بعثات إلى غزة وقامت بصياغة ثلاثة اقتراحات لمشاريع مازالت تنتظر التمويل، من أجل تقديم مساعدات تقنية إلى الهيئة الفلسطينية للطيران المدني.

#### الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٢٧ - يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الوقت الراهن بدعم ١٦ مشروعاً صغيراً في الأرض الفلسطينية المحتلة في إطار برنامج الإغاثة والتنمية التابع له. ويرمي هذا البرنامج إلى تشجيع ومساعدة صغار المزارعين والصائمين من خلال تقديم الائتمان؛ وإنشاء مراكز لدعم المشاريع الصغيرة المتعلقة النساء وبنفس لا يملكون أرضاً؛ وإصلاح مخطوطات ومعدات الري على نطاق صغير؛ وتوفير الخدمات الإرشادية لتشجيع زراعة محاصيل جديدة ذات قيمة سوقية مرتفعة؛ وتزويد الصائمين بالقروض. وحتى عام ١٩٩٨ لم تكن السلطة الفلسطينية مؤهلة للحصول على قروض بموجب معايير الإقراض لدى الصندوق ولكن الصندوق قد أسهم في برنامج الإغاثة والتنمية عن طريق المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير وشركاء آخرين كذلك، في إطار الشرط الذي يمكن الصندوق من تخصيص منح للمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية. واعتباراً من آب/أغسطس ١٩٩٨، قدمت قروض تزيد على ٣,٥ مليون دولار لصالح مشاريع نسائية عديدة تتعلق بالزراعة والصيد؛ وأنشئ مركز للخدمات التجارية المتصلة بالمرأة في قطاع غزة لتشجيع وتدريب من يؤمن بتنظيم المشاريع؛ وتم استكمال شبكة عين السلطان القديمة، وهي من شبكات الري بنظام القنوات المفتوحة، كما شكلت رابطة من مستخدمي المياه للاضطلاع بمسؤولية هذا المخطط؛ وأدت خدمات الإرشاد الزراعي إلى تنوع مزيج المحاصيل. واتخذ مجلس إدارة الصندوق في دورته الحادية والعشرين بشباط/فبراير ١٩٩٨ قرار يقضي بتقديم القروض للسلطة الفلسطينية؛ وسوف يمضي برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق في

نيسان/أبريل ١٩٩٨، إلى إفادة ٦٠٠ أسرة من الأسر ذات الحيازات الصغيرة بالضفة الغربية خلال خمس سنوات، حيث ستتمكن من تخطيط وتنفيذ مشاريع لتنمية الموارد المتعلقة بالأراضي والمياه، إلى جانب توفير الائتمانات الريفية اللازمة لمشاريع توليد الدخل. وسيكفل الصندوق أيضاً استهداف الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة من قبل البرنامج على سبيل الأولوية.

#### منظمة العمل الدولية

٢٨ - منذ عام ١٩٩٤، وضعت منظمة العمل الدولية برنامجاً للمساعدة التقنية من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة، وهذا البرنامج أكبر ببرامج المنظمة في المنطقة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، نفذت المنظمة المشاريع التالية: إنشاء مركز للتأهيل المهني؛ ووضع برنامج لتأهيل المحتجزين السابقين وإعادة إدماجهم؛ وتدريب المقاولين؛ وتشجيع المشاريع الصغيرة المتكاملة في الغرفة التجارية الفلسطينية؛ وبرنامج العمالة الفلسطينية؛ وإنشاء ورشة لانتاج النموذجي لتصنيع الكراسي المتحركة. وقامت المنظمة أيضاً، في إطار مواردها المالية، بتطبيق برنامج تعزيز وزارة العمل، وأوفدت بعثة لصياغة المشاريع في مجال توليد العمالة بقطاع السياحة إلى جانب بعثات أخرى استشارية تقنية بشأن قانون العمل. وقد شملت هذه البرامج تشجيع العمالة، وتنمية المشاريع الصغيرة، والتأهيل المهني، وإدارة العمل، والضمان الاجتماعي، والعاملات من النساء. وأسهمت مساعدة المنظمة في إدخال تحسينات على الخبرات والمهارات من خلال تدريب الموظفين، وبناء المؤسسات عن طريق توفير المعدات، ووضع استراتيجيات وبرامج عمل مناسبة. ومن الواجب أن يكون هناك مزيد من التعزيز للمساعدة المقدمة للمجالات السالفة الذكر، كما ينبغي الشروع في الأنشطة اللازمة في ميادين الأمان المهني والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي. ووضعت المنظمة عدداً من المقترنات المشاريعية من أجل المرحلة الثانية للمشاريع الجارية، بالإضافة إلى مشاريع جديدة في مجالات الأمان المهني والصحة والفنادق والسياحة والضمان الاجتماعي والمرأة. وبإضافة إلى ذلك، ستوفد في وقت قريب بعثة لتقدير ما أذخره برنامج التعاون التقني التابع لمنظمة العمل الدولية حتى الآن، وتحديد الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة في المستقبل.

#### المنظمة البحرية الدولية

٢٩ - قامت بعثة لتقدير الاحتياجات من بعثات المنظمة البحرية الدولية بزيارة غزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ لإبراز المجالات المحددة التي يمكن للسلطة الفلسطينية أن تستفيد فيها من المساعدة التقنية للمنظمة. ووضع مشروعان لإنشاء إدارة بحرية وتنمية الموارد البشرية لهذا القطاع. وبدأت المنظمة في تنفيذ عناصر المشاريع التي تستطيع تمويلها من ميزانيتها، وهي تتلمس الاتصال بالمانحين لتمويل ما تبقى.

#### مركز التجارة الدولية

٣٠ - في أيار/مايو ١٩٩٦، بدأ مركز التجارة الدولية في تنفيذ مشروع للتعاون التقني لتصدير نخبة من الزهور عالية الجودة وحديثة القطاف من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى الأسواق الدولية. وقدم مركز

التجارة الدولية المساعدة إلى المنتجين والمصدرين الفلسطينيين في مجالات الإنتاج في المزارع وتقنيات التخزين البارد؛ وتناول المحاصيل بعد الحصاد ومراقبة الجودة؛ وتطوير أسواق التصدير والتسويق؛ وخدمات المعلومات التجارية؛ وإنتاج أول قائمة مصورة للزهور الفلسطينية الحديثة القطف. وأجري تقييم في عام ١٩٩٨، واستنتج من هذا التقييم أن المشروع قد أحرز نجاحاً تجارياً وسياسياً كبيراً، وأنه يلقى المساعدة في إطار القبول الدولي لوثائق التصدير الفلسطينية. وبإضافة إلى ذلك، تحقق مبدأ التسويق المباشر من جانب الزارعين الفلسطينيين، وهذا هدف كبير من أهداف المشروع، وتعززت أوضاع المصدرين الفلسطينيين إزاء المنظمات الإسرائيلية للتصدير والتسويق في مجال الزراعة، وانخفضت إلى حد كبير تلك المشاكل المتصلة بالتأخيرات والتلف المنتجات وإعادة التعبئة في موقع الحدود.

٣١ - وفي أواخر عام ١٩٩٨، طلب مركز التجارة الدولية إلى مركز التجارة الفلسطينية أن يعد دراسة عن العرض المتعلق بالأغذية المجهزة والمنتجات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك من أجل اجتماع المشترين والبائعين بالبلدان العربية، في أبو ظبي في شباط/فبراير ١٩٩٩، حيث أبرمت الشركات الفلسطينية عدداً من الاتفاques مع نظيراتها من الشركات العربية. ودعى مركز التجارة الفلسطينية في أوائل عام ١٩٩٩ إلى إعداد دراسة عن الطلب المتعلق بالمنتجات المعدنية والمنتجات ذات الصلة، من أجل اجتماع مماثل بالقاهرة في أيار/مايو ١٩٩٩. وبناءً على هاتين الدراستين وكذلك على الأعمال السابقة التي اضطلع بها مركز التجارة الدولية، تم تحديد مجالات مختلفة من المجالات ذات الأولوية على صعيد التعاون التقني، كما طلبت وزارة الاقتصاد والتجارة إلى مركز التجارة الدولية، من منطلق المتابعة، أن يُقيّم احتياجات وإمكانات مجتمع التجارة الفلسطيني، على أن يعقب ذلك وضع مشروع للتعاون التقني.

#### **الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية**

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية عدداً منبعثات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل الاضطلاع بالمساعدة في تنمية المواصلات السلكية واللاسلكية. وتمت إعارة خبير تقني أقدم في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية إلى وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كما أن ثمة بعثة قد قدمت المشورة اللازمة لتشكيل إدارة لمراقبةبعثات في الوزارة. وبإضافة إلى ذلك، منحت زمالات للفنيين الفلسطينيين كيما يشاركون في الدورات التدريبية والحلقات التدريبية الإقليمية والأنشطة الدولية للاتحاد، وذلك إلى جانب تقديم المساعدة لوكالة الأنباء الفلسطينية.

#### **مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**

٣٣ - قام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مؤخراً بإعداد اقتراحين: "مشروع المساعدة التقنية في مجال التخطيط البيئي والإداري لمدينة غزة" و "المواصفات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإسكان المنخفض التكلفة"، وهما ينتظران التمويل. وبإضافة إلى ذلك، قام المركز، بمشاركة جامعة بير زيت، بإجراء دراسة إفرادية تتسم بالتركيز على قضية نوع الجنس في الإدارة والتنمية بالحضر. وقد اجتمع بالقاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لمقارنة الدروس المستفادة من الدراستين الإفراديتين

للفلسطينين ومصر ولوضع استراتيجية تتضمن إدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية المخاطبة بها في المنطقة. وفضلاً عن ذلك، ستتولى مؤسسة الإسكان والتنمية الحضرية التابعة للمركز تنظيم مشاورات بشأن الحد من الفقر بالتعاون مع السلطة الفلسطينية قبيل انتهاء عام ١٩٩٩.

#### مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٣٤ - تركز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال مكتبها في غزة، على ثلاثة عناصر مترابطة " وضع إطار قانوني؛ وصوغ سياسة رسمية بشأن حقوق الإنسان؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية.

٣٥ - وبغية وضع إطار قانوني، قدمت المفوضية خدمات استشارية إلى وزارة العدل والمجلس التشريعي الفلسطيني ورابطة المحامين الفلسطينية، كما وفرت تدريباً لأعضاء الرابطة بشأن حقوق الإنسان وتنمية المنظمات. وقدّمت المفوضية كذلك مساعدة تقنية ومالية إلى منظمات حقوق المرأة واللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين ومعهد القانون بجامعة بير زيت والرابطة الفلسطينية للعلوم القانونية، من أجل الاضطلاع ببحوث قانونية ودورات تدريبية. وكان اتجاه المشورة التقنية والمنح الموفرة من المفوضية نحو بناء القدرات في مجال بحوث القانون ومهارات الصياغة، وستواصل المفوضية مساعدة السلطة الفلسطينية في توحيد قوانين الضفة الغربية وغزة، مع تسلیط الضوء على البعد المتصل بحقوق الإنسان في التشريعات. وبهدف المساعدة في وضع سياسة رسمية بشأن حقوق الإنسان، أجرت المفوضية مشاورات مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية فيما يتصل بخطة العمل الوطنية الفلسطينية المقبلة بشأن حقوق الإنسان، كما وضعت ورقة عمل عن المنهجيات المناسبة والأفرقة العاملة والصلاحيات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين.

٣٦ - وتعزيز المؤسسات يشكل أكبر عنصر في برنامج المفوضية مع السلطة الفلسطينية، وقد قدمت المفوضية دورات ووثائق ومواد لقادة وضباط ومدربي قوة الشرطة الفلسطينية إلى جانب المنظمات غير الحكومية، وفي سياق قوة الشرطة الفلسطينية، أنشأت المفوضية ملاكاً من مدربي النظار المؤهلين في مجال حقوق الإنسان وإنفاذ القوانين، وهي تبني الاضطلاع بمزيد من العمل مع هؤلاء المدربيين، لوضع مدونة ذات طابع مؤسسي من مدونات قواعد السلوك إلى جانب أوامر مستديمة تتميز بالاتفاق مع معايير حقوق الإنسان الدولية، من خلال الزمالات التدريبية والمساعدات التقنية المتطرفة.

#### مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٣٧ - على إثر اعتماد "برنامج أنشطة التعاون التقني المقدمة لدعم الأجهزة الفلسطينية للتجارة والمالية والخدمات ذات الصلة" التابع لمؤتمر أيلول/سبتمبر للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، طلبت السلطة الفلسطينية من الأونكتاد تقديم مساعدة تقنية في مجالات محددة ذات أولوية. ومنذ ذلك الحين، أوفد الأونكتاد إلى الميدان ما يقرب من ٢٠ بعثة استشارية، كما أنه أعد مقترنات مشاريعية موجزة، ووافقت الوزارات ذات الصلة على جميع هذه المقترنات. وما فتئ هناك تشديد متزايد على الأنشطة التنفيذية من أجل توفير

مساعدة ملموسة بهدف تعزيز القطاع الخاص الفلسطيني. وتضمنت الأنشطة الأخيرة دراسة للجدوى تتعلق بإنشاء منطقة صناعية في نابلس؛ وتشجيع التعاون بين السلطة الفلسطينية والأردن؛ والاضطلاع ببرامج تدريبية في ميدان الدبلوماسية التجارية الدولية؛ وتعزيز كفاءة التجارة؛ ووضع مبادئ توجيهية لتنمية الموارد البشرية في مجال التجارة وللاضطلاع بتنمية الاقتصاد الفلسطيني على نحو مستدام. وأنجز الأونكتاد أيضا دراستين عن قضيتي من القضايا التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وهما "التجارة في السلع الفلسطينية في عام ١٩٩٠: الفرص والتحديات" و "الاقتصاد الفلسطيني ومنظورات التعاون الإقليمي".

٣٨ - وقد حددت احتياجات بعضها في مجموعة من المجالات التي بدأ الأونكتاد في تناولها بالفعل، أو التي ينوي الأونكتاد أن يتناولها، كما أعد عدد من المقترنات المشاريعية المحددة. وهذه تتضمن: سياسات التجارة على الصعيد الإقليمي والمتحدة للأطراف؛ والخدمات المتعلقة بالتجارة وتيسيرها؛ والتجارة الدولية في السلع الأساسية؛ وإدارة الجمارك والبيانات المتعلقة بالتجارة؛ والنقل المتعدد الوسائل وعمليات الموانئ؛ وإدارة الدين العام؛ وإصلاح قطاع التأمين المحلي؛ وإطار تشجيع الاستثمارات؛ وتنمية المشاريع والتكنولوجيات. وسوف يكون هناك سعي نحو توفير مزيد من الدعم لقدرات الأونكتاد بالتعاون مع الوكالات الأخرى، من أجل تعزيز عمليات التعاون وتجنب الازدواجية وتنسيق الأنشطة ذات الصلة، فضلاً عن المساعدة في إدماج الأرض الفلسطينية المحتلة في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

#### **برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات**

٣٩ - يركز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على اتباع نهج متعدد القطاعات لتنسيق السياسات المتعلقة بمراقبة المخدرات ودمجها في السياسات الإنمائية الأوسع نطاقاً بالأراضي الفلسطينية المحتلة. وبغية تعزيز القدرة على التنفيذ والحظر في مجال المخدرات لدى الوكالات الفلسطينية القائمة المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، قام البرنامج بتزويد الإدارة الفلسطينية لمكافحة المخدرات بشبكة حواسيب ومختبر شرعي، إلى جانب تدريب الموظفين في عمليات مكافحة المخدرات. وقام البرنامج كذلك، بالتعاون مع المستشار القانوني لمكتب المنسق الخاص، بمساعدة السلطة الفلسطينية في وضع إطار قانوني ومؤسس لمراقبة المخدرات، وفي النظر في الطرائق المتعلقة بتنفيذ أحكام اتفاقيات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. ويتولى البرنامج أيضا المساعدة في مجال بناء قدرات الموظفين بوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بتوفير خدمات المشورة والعلاج والتأهيل. وقد أجرى خبير استشاري دولي في ميدان تقليل الطلب تقديراً لهذه الخدمات في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، كما تقرر تنظيم حلقات تدريبية للإخصائيين والاجتماعيين بغزة في أيار / مايو ١٩٩٩. وبغية توفير موارد تقنية إضافية للإدارة الفلسطينية العامة لمكافحة المخدرات وتحسين التعاون عبر الحدود مع البلدان المجاورة، اقتراح برنامج التعاون التقني على الصعيد دون إقليمي، وهو من البرامج التابعة لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات، كما عُقد بعمان، الأردن، في شباط / فبراير ١٩٩٩، أو اجتماع تقني بين الأردن ومصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية مساعدة وزارة الصحة في كفالة مزيد من المراقبة الفعالة

لتوزيع العقاقير المشروعة، سيتولى البرنامج تقييم قدرات التفتيش واحتياجات التدريب لدى الوزارة من أجل إرساء نظام فعال للتفتيش والمراقبة.

#### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوسيع نطاق دعمه في مجال الهيأكل الأساسية. وفي عام ١٩٩٨، تجاوزت النفقات المشاريعية للبرنامج الإنمائي ٣٧ مليون دولار. وبحري الآن إصلاح مراكز الشباب ومراكز الأنشطة النسائية بالضفة الغربية، كما أن ثمة إنشاء لمركز ثقافي، وهذه مشاريع تتضمن استخدام طرق للعملة المكثفة من أجل المساعدة في تقليل البطالة. وهناك مشاريع أخرى جارية من مشاريع الهيأكل الأساسية، وهي تتضمن إصلاح وبناء مدارس ومستشفي وشبكات للمياه وطرق. وتلقى البرنامج الإنمائي أيضاً مساهمة طارئة من حكومة اليابان لدعم المشاريع الرامية إلى تسهيل تنفيذ مذكرة واي ريفر. وستتولى هذه المشاريع إصلاح وبناء مرافق للعبور من أجل دعم تنقل الأشخاص والسلع التجارية لدخول قطاع غزة والخروج منه. وبحري أيضاً توفير مساعدة تقنية ودعم في مجال التدريب والهيأكل الأساسية بهدف تعزيز عملية مطار غزة الدولي إلى جانب تنمية قدرات وزارات السلطة الفلسطينية التي تعمل عند معابر الحدود. ومن منطلق الاستجابة لاحتياج مؤسسات السلطة الفلسطينية على نحو ملح إلى وضع خطط وسياسات ترمي إلى تخفيف حدة الفقر، قام البرنامج الإنمائي، عن طريق وحدة التنمية البشرية المستدامة التابعة له، بدعم إعداد أول تقرير فلسطيني عن الفقر. ومن قبيل متابعة هذا التقرير، سوف توضع خطة فلسطينية للقضاء على الفقر، وستقدم هذه الخطة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني وإلى الحكومة.

٤١ - وفيما يتصل بنوع الجنس، قام البرنامج الإنمائي في إطار العمل في ظل تعاون وثيق مع اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بالنهوض بالمرأة باستهلال مشروع تجريبي مركز لتنمية البنات الريفيات. ويوفر هذا المركز تدريباً في مجال مهارات قابلة للتسويق، إلى جانب المساعدة في تنمية التوعية بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية والقانونية التي تؤثر على حياة المرأة. وأعدت وزارة الصحة ووزارة الزراعة منهاجاً دراسياً خاصاً، ووفرتا التدريب اللازم، من أجل تمكين النساء الشابات من أن يصبحن مرشدات صحيات وزراعيات. وببدأ البرنامج الإنمائي أيضاً مشروعًا لتأسيس وحدات داخل الوزارات لمناصرة مبدأ المساواة بين الجنسين، وهو يقوم كذلك بذلك بدعم تأسيس وحدة للاحصاءات تراعي نوع الجنس في المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء. كما وضعت وحدة التنمية البشرية المستدامة مشروعًا لمساعدة المؤسسات التعليمية حتى تضع مناهج دراسية تراعي فيها الفوارق بين الجنسين من أجل تناول الاحتياجات الخاصة لكل من البنات والأولاد.

٤٢ - واستمر البرنامج الإنمائي، من خلال برنامج دعم الإدارة العامة التابع له، في تقديم الدعم للتدريب على بناء قدرة على مراجعة الحسابات لدى معهد المراقبة العامة ووزارة المالية؛ وتعزيز التنسيق فيما بين الوزارات عن طريق توفير الدعم لمجلس الحكومة؛ وتقديم التدريب والمساعدة التقنية في مجال إدارة القطاع العام؛ ومساندة التدريب والمساعدة التقنية بالوزارات الرئيسية. وفي مجال إدارة الشؤون،

وَفَرَّ البرنامِج الإنمائي أَيضاً الدُّعْم للمجلس التَّشريعيِّ الفلسطيني من أجل تَشجيع تَنمية ممارسات ديمقراطية وشفافية وقابلة للمساءلة.

٤٢ - وقام البرنامج الإنمائي، عن طريق برنامج نقل المعارف من خلال المواطنين المفترضين التابع له، بتوظيف ما يزيد على ١٥٠ من الفنانين الفلسطينيين المفترضين ذوي المهارات الرفيعة للعمل كمستشارين على الأجل القصير. ومن جراء استعمال الموارد الأساسية وأسلوب برنامج نقل المعارف، واصل البرنامج الإنمائي تقديم دعم حاسم لجهود السلطة الفلسطينية من أجل الإتيان بخطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٩ ٢٠٠٠، مع التركيز أثناء العام المشمول بالتقرير على توسيع نطاق ذلك الطابع القائم على المشاركة الذي تتسم به عملية إعداد خطة التنمية هذه من أجل إدراج المسؤولين الحكوميين والجماعات العامة والجماعات التي تعيش على هامش المجتمع. ويواصل البرنامج الإنمائي أيضاً برنامج متعدد الأمم المتحدة التابع له. وثمة مشروع جديد من مشاريع هؤلاء المتقطعين يركز بشكل خاص على نوع الجنس، وهو مشروع "تمكين الفتيات في المناطق الفلسطينية القليلة المزايada" الذي يسعى إلى تَشجيع التنمية الاجتماعية لدى بنات المدارس من المناطق الريفية والمناطق قليلة المزايا بالضفة الغربية، ويَتَسَم بمواصلة البناء بعد الخطة الوطنية لمتعدد الأمم المتحدة التي بدأت في عام ١٩٩٦. ويقوم البرنامج الإنمائي كذلك بوضع متقطعين من متقطعين الأمم المتحدة في الجامعات والبلديات والمنظمات غير الحكومية ووزارة السياحة والأثريات ومعهد الموسيقى الوطني. وتشارك مبادرة الخوذات البيضاء في وضع خطط حضرية مفصلة للبلديات غزة وخان يونس ورفح، وقد جرى تمديد هذا المشروع ليشمل بيت لحم. ويتعاون المتخصصون بمبادرة الخوذات البيضاء مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية في تدريب فريق للتأهب للكوارث وفي تمهيد الطريق لوضع خطة وطنية في ميدان الكوارث.

٤٤ - ويواصل البرنامج الإنمائي أيضاً تقديم دعمه النشط للتنمية الريفية والاقتصادية والحماية البيئية والإنتاج الزراعي. وقد أدى إصلاح أراضي المراعي المتدهورة إلى إعادة تأهيل الأرض الزراعية، وتوليد العمالة لآلاف من الفلسطينيين العاطلين. ويعمل البرنامج الإنمائي مع وزارة الزراعة لتنمية قدرتها في ميدان تحليل السياسات والتخطيط وإعداد بحوث زراعية وخدمات إرشادية. وقام البرنامج الإنمائي كذلك بتوسيع نطاق برنامج التنمية الريفية المحلية لتحسين مستوى معيشة السكان في المناطق الريفية وتشجيع التنمية الاقتصادية المحلية وتوليد العمالة. وبهدف هذا البرنامج أيضاً إلى تعزيز قدرة السلطات المحلية وتنمية إمكانات وزارة الحكم المحلي فيما يتصل بتوفير مساعدة تقنية للقرى والمناطق الصغيرة. ويشكل إصلاح الواقع الأثري والتاريخية فيما يتصل بـ"بيت لحم جزءاً من جهد أوسع نطاقاً يضطلع به البرنامج الإنمائي من أجل دعم تنمية السياحة فيما يتصل بـ"بيت لحم في عام ٢٠٠٠". وفي ظل التعاون مع مرفق البيئة العالمية، يتولى البرنامج الإنمائي تنفيذ مشاريع من شأنها أن تشجع كفاءة الطاقة وأن تستحدث استراتيجية من استراتيجيات التنوع الإحيائي إلى جانب وضع خطة عمل.

٤٥ - وبرنامج أنشطة البرنامج الإنمائي يستجيب على نحو مباشر للأولويات الإنمائية المحددة في خطة التنمية الفلسطينية، فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني، وثمة اضطلاع بكافة المشاريع في إطار تعاون

وثيق مع الوزارات ذات الصلة. وتستند الاستراتيجية بكمالها الى استخدام الموارد الأساسية المحدودة التي لدى البرنامج الإنمائي من أجل الشروع في برامج لبناء القدرات، وتجري مواصلة هذه البرامج بعد ذلك من خلال دعم المانحين الثنائيين، وكفالة استدامة برامج بناء القدرات بمضاهاة الخبرة التقنية والإدارية لدى البرنامج الإنمائي بمسائلة الشركاء التنفيذيين المحليين وصلاحيتهم. ويعمل البرنامج الإنمائي أيضا على نحو وثيق مع مكتب المنسق الخاص، الى جانب سائر مؤسسات الأمم المتحدة، وهو يضطلع بدور نشط في آليات تنسيق المانحين، حيث يوفر دعما إداريا وسريا لأربع عشرة وكالة من وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

#### منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٤٦ - تنفذ منظمة اليونسكو، منذ عام ١٩٧٤، برنامجا للتعاون مع الشعب الفلسطيني. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، أعدت لجنة التنسيق المشتركة بين السلطة الفلسطينية واليونسكو خطة عمل ترجمت الى برنامج لتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، يتضمن ٢٧ مشروعًا. وتم الاتفاق في أيار/مايو ١٩٩٧ على المرحلة الثانية من هذا البرنامج، التي أطلق عليها "التنمية من أجل السلام" وتتضمن ١٢ مشروعًا جديدا، وفتح في الشهر نفسه مكتب للاتصال تابع لليونسكو في الضفة الغربية.

٤٧ - وعقد بروكسل في أيار/مايو ١٩٩٨ مؤتمر خاص للمانحين في إطار بيت لحم في عام ٢٠٠٠. ومن بين الا ٢٥ مليون دولار التي التزم بها البنك الدولي من أجل بيت لحم في عام ٢٠٠٠، سيرصد مبلغ ١,٢ مليون دولار لثلاثة مشاريع من مشاريع اليونسكو: دراسة للجدوى عن الخيارات المختلفة المتعلقة بالاحتفاظ بالتراث الثقافي الفلسطيني؛ ومشروع للتشريعات المتصلة بالثقافة والتراص؛ وإعداد خطة عمل من أجل الخليل وأريحا. ووافق البنك الدولي أيضا على تمويل فيلم ثقافي عن بيت لحم سيجري إنتاجه تحت رعاية اليونسكو، كما أن معرض "بيت لحم في عام ٢٠٠٠" المتنقل قد استمر في جولته بالمدن الأوروبية. وقد وقع، بالإضافة الى ذلك، اتفاق بين فيرونا، إيطاليا، وبيت لحم على تهيئة علاقات ودية والقيام بمبادرات ثقافية، ويتولى خبراء من فيرونا إعداد وثيقة مشاريع لإنشاء متحف لميلاد المسيح في فيرونا. وتقوم إيطاليا كذلك بتمويل مشروعين للحفظ في قصر هشام بأريحا، في حين أن التمويل النرويجي يجري استخدامه في تدريب الفلسطينيين على حفظ وإصلاح التراث الثقافي.

٤٨ - وفي إطار الدعم التقني المستمر لبناء قدرات وزارة التعليم والتعليم العالي، تولت اليونسكو مساندة إنشاء مديرية للبحوث العلمية؛ وتنظيم مؤتمر عن تكنولوجيا الإعلام في التعليم العالي؛ وإيفاد خبير في مجال الاحتياجات التعليمية الخاصة؛ ووضع تقرير عن " توفير التعليم للجميع في عام ٢٠٠٠"؛ وإعداد دليل للطلبة عن مؤسسات التعليم العالي بفلسطين. وواصلت اليونسكو كذلك، من خلال برنامجها العادي، توفير دعم مالي وتقني لإدارة التعليم بالأونروا، كما دعمت الأنشطة المتصلة بتعليم الأطفال في مرحلة مبكرة والتعليم عن بعد وإعداد منهاج التاريخ لمدارس القدس، بالإضافة الى رعاية مشاركيين فلسطينيين بشتى المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية. وفي إطار مشروع "الوصول الى المعزولين/ التعليم للأطفال المحتجزين"،

استمر التعاون مع المنظمات غير الحكومية بغزة. وبدأت المشاريع المتعلقة بإصلاح ١٧ مدرسة في الضفة الغربية وتزويدها بالأثاث ومواد التدريس في آذار / مارس ١٩٩٩، وذلك بتمويل من حكومة المملكة العربية السعودية. ووافقت المملكة العربية السعودية أيضاً على القيام، من خلال اليونسكو، بتمويل مدرسة لإدارة الفنادق بجامعة الأزهر في غزة ومهد للحفظ الآثاري والمعماري بجامعة القدس في القدس الشرقية. وستتولى اليونسكو كذلك منح ١٢٠ ٠٠٠ كتاب للجامعات الفلسطينية الثمانية وللبلديات المختلفة، إلى جانب تقديم كتب مدرسية فرنسية للمدارس.

٤٩ - وواصلت اليونسكو أيضاً توفير الدعم للمراكزين المتعددي الأغراض للموارد المجتمعية التابعين لها في غزة ونابلس، وقد بدأ هذان المراكزان في دورات تدريبية مهنية في مجالات اللغات والسياحة وعلوم الحوسبة وحملات توعية في مجال التربية المدنية. وفي آذار / مارس ١٩٩٨، اضطلع بمشروع ممتد لفترة ثلاث سنوات بشأن بناء القدرات في مجال موارد المياه بمركز بحوث المياه بجامعة الأزهر، وقام خبيران بزيارة نابلس لتقديم المشورة بشأن نقل التكنولوجيا والصرف الحضري. وقادت بعثة لليونسكو، كجزء من دعمها لمشروع وكالة الأباء الفلسطينيين، بتحديد الاحتياجات من المعدات والتدريبات اللازمة لوكالة، ويجري في الوقت الراهن أيضاً تقديم مساعدة تقنية لهيئة الإذاعة الفلسطينية ولوزارة الثقافة كذلك. وفي النهاية، وعن طريق مشروع شبكة التوأمة الجامعية، ساندت اليونسكو منشور "يوميات الهجرة القسرية"، إلى جانب عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع بالقدس في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨.

#### صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٠ - منذ عام ١٩٩٨، كان دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان يُقدم من خلال برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، مما بلغ مجموعه ٧,٢ مليون دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وتقع الأنشطة البرنامجية في ثلاثة مجالات أساسية من مجالات مساعدة الصندوق، وهي الصحة التناسلية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ واستراتيجيات التنمية والسكان؛ والدعوة. ويجري تنفيذ البرنامج من خلال مؤسسات السلطة الفلسطينية ذات الصلة والمنظمات المحلية غير الحكومية. ومن خلال البرنامج، استهدف الصندوق بناء القدرات في المؤسسات الفلسطينية، وتوفير المساعدة التقنية ونقل الخبرة الفنية عن طريق مستشاري فريق الدعم القطري التابع للصندوق في عمان؛ وتركيز المساعدة على المناطق الفقيرة والمزدحمة بالسكان والتي توجد بها خدمات قليلة؛ وتشجيع المشاركة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات المحلية غير الحكومية؛ وكفالة التكامل مع الأنشطة التي تحظى بالدعم من جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمانحين ذوي الصلة.

٥١ - وبرنامج الصحة التناسلية يساعد السلطة الفلسطينية في بلوغ أهداف خطتها الصحية من خلال الإعاقة على بناء قدرات مؤسسية محلية لتوفير هذه الرعاية. وعلى صعيد السياسات، ساعد الصندوق في استحداث هيكل أساسي وموارد بشرية إلى جانب قدرات تقنية لدى إدارة صحة ونماء المرأة التابعة لوزارة الصحة. وعلى صعيد تقديم الخدمات، ساعد الصندوق في إنشاء مركز المرأة للرعاية الصحية

التناسلية والمساعدة الاجتماعية والمشورة القانونية والنفسية والتعليم المجتمعي في مخيم البروج لللاجئين بغزة، الذي هيأ خدمات لـ ١٣٠٠٠ من اللاجئات في عام ١٩٩٨، وهو يقدم الدعم اللازم لإنشاء مركز مماثل في مخيم جباليا لللاجئين بغزة. وفي مدينة جنين بالضفة الغربية، يدعم الصندوق الأنشطة الخارجية ذات الأساس المجتمعي والمتعلقة بخدمات الصحة التناسلية والإعلام والتثقيف والاتصال لدى كل من الرجال والنساء. وقد خص المشروع ما يقرب من ٦٠٠٠ من المستعملات الجددات لوسائل منع الحمل، وأدخل خدمات الصحة التناسلية/تنظيم الأسرة في ٢٠ عيادة، ووضع أساساً لإدماج هذه الخدمات بمستوى رفع في عيادات الرعاية الصحية الأولية التي بلغ عددها ٥٨. ويحري في الوقت الراهن إعداد استراتيجية وخطة رئيسية للصحة التناسلية من أجل مساعدة وزارة الصحة في تنسيق مدخلات المانحين.

٥٢ - ويساهم الصندوق في استحداث مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل ذات الصلة للمؤتمرات العالمية. وساعد الصندوق أيضاً السلطة الفلسطينية في وضع مشروع بشأن تحليل البيانات ونشرها والتدريب على استخدامها بأسلوب فعال. وبإضافة إلى هذا، وبمساعدة الصندوق، شكلت فرقه عمل معنية بالدعوة، ويحري في الوقت الراهن وضع استراتيجية للدعوة لتهيئة بيئة مواتية لبرامج السكان والصحة التناسلية ولزيادة التوعية بقضايا الجنسين فيما بين صانعي السياسات والمخطبين وفنيي وسائل الإعلام. وساعد الصندوق في إعداد كتاب أساسى عن السكان والصحة التناسلية لتنقيف الراشدين، وتدريب ١٠٠ معلم بشأن نقل مفاهيم الصحة التناسلية إلى الطلبة على نحو فعال، وتمرين ١٠٠ معلم شاب حتى يصبحوا مستشارين لنظائرهم.

٥٣ - وفيما يخص المساعدة المستقبلية، انتهى استعراض منتصف المدة لبرنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في أوائل عام ١٩٩٩ إلى نتيجة مفادها أن أهدافه واستراتيجياته وأنشطته لا تزال صحيحة وواقعية وقابلة للتنفيذ في سياق خطة الصحة الفلسطينية ١٩٩٥-١٩٩٩ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإنه قد أسمى في تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية. وأوصى بتدريب طبيبات سائيات وقابلات لتحسين الوصول لخدمات الصحة التناسلية؛ وتنوير الوصول لخدمات الصحة التناسلية المتعلقة بالمرأهقين؛ و بتوفير مزيد من التعزيز للمؤسسات المحلية في تخطيط وإدارة وتنسيق الصحة التناسلية؛ وباستحداث آليات لاستدامة خدمات الصحة التناسلية واسترداد تكاليفها على المدى الطويل؛ وبالتعجيل بوضع خطة رئيسية لتنسيق مدخلات الصحة التناسلية المقدمة من المانحين. وأوصى استعراض منتصف المدة أيضاً بتمديد البرنامج لمدة سنة واحدة، وذلك باعتماد إضافي يناهز ١ مليون دولار من أجل مجابهة الاحتياجات المذكورة أعلاه. ومن المقترن، بالإضافة إلى ذلك، أن ينشأ في أريحا مركز للمرأة يشبه المراكزين المقامتين في البريج وجباليا.

#### منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٥٤ - إن الخطة الرئيسية للعمليات المتعلقة بالأطفال والنساء الفلسطينيين ١٩٩٨-٢٠٠٠، والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والسلطة الفلسطينية، تتألف من ثلاثة برامج متكاملة: الصحة

والتجذية؛ والتعليم الأساسي؛ والدعوة وبناء القدرات. وتستهدف الخطة تشجيع احتياجات الأطفال والنساء الفلسطينيين، على النحو الوارد في الصكوك التوجيهية: إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي بشأن الطفل، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأثناء عام ١٩٩٨ أسهمت اليونيسيف بمبلغ ١,٨ مليون دولار من أجل البرامج السالفة الذكر، عن طريق توفير المساعدة التقنية، والإمدادات المتصلة ببناء قدرات المؤسسات الفلسطينية، الحكومية وغير الحكومية، والدعوة، وأنشطة التعبئة الاجتماعية.

٥٥ - وفي برنامج اليونيسيف للصحة والتجذية، دعمت اليونيسيف تدريب المدربين في شتى فروع الصحة؛ واستكملت القدرات التدريبية والمراكز الأساسية للجامعات المحلية ومعاهد التدريب؛ وساعدت في توحيد الإجراءات والبروتوكولات المتعلقة بإدارة الأمراض والاضطرابات العامة؛ ورتبت زيارات بال شبكات ومشاركات في الأنشطة الإقليمية والعالمية للفنيين الصحيين الفلسطينيين؛ وزادت من قدرات هؤلاء الفنيين في مراقبة الأمراض ومكافحتها؛ وعززت من الوعي المجتمعي عن طريق إنتاج ونشر ثقافة صحية، ودعمت حقوق الشبان وأطفال المدارس واحتياجاتهم وصحتهم؛ وأدارت نظاماً للإحالة والمعلومات الصحية.

٥٦ - وفي برنامج التعليم الأساسي لليونيسيف، أجريت زيارات تدريبية ودراسية للموظفين ذوي الصلة مع مختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية. وقدمت مساعدة تقنية أيضاً في مجال التعليم الشامل واستحداث رسائل والدية أفضل والتدريب المتعلق باتفاقية حقوق الطفل. وبإضافة إلى ذلك، أعد دليل عن الوالدية الأفضل من أجل التثقيف المجتمعي، ونوقشت هذا الدليل في ندوة من تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية. وأضطلع كذلك بحملة وطنية للتثقيف المجتمعي، حيث عولجت قضايا من قبيل نوع الجنس، والأطفال الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة، وعمالة الأطفال، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وطافت بمختلف المدارس الابتدائية حملة أخرى، تضمنت استعمال المسرح لتقديم اتفاقية حقوق الطفل، مع التشديد بصفة خاصة على المساواة بين الجنسين ودمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي النهاية، طبعت مجلس تتناول احتياجات وحقوق الأطفال من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث قدمت اليونيسيف ما يلزم من مساعدة تقنية ومالية.

٥٧ - وفي برنامج الدعوة وبناء القدرات، أضطلع بأنشطة تدريبية لعدد كبير من الأخصائيين الاجتماعيين وفنيي وسائل الإعلام بشأن قضايا الأطفال، باستخدام نهج تستند إلى البرمجة. وأجريت أيضاً زيارات دراسية ميدانية وبحوث وأنشطة تقييمية. ويجري في الوقت الراهن وضع سياسات وطنية للوالدية بالتنمية، وأجريت مناقشة مائدة مستديرة عن عمالة الطفل باستخدام تقرير اليونيسيف عن هذه العمالة. وأضطلع أيضاً بأنشطة للدعوة مع رسمي السياسات والفنين ورجال وسائل الإعلام، بهدف زيادة وعيهم وكفالة التزامهم المستمر بلوغ حقوق الأطفال والنساء الفلسطينيين. وجرت أيضاً، بالإضافة إلى ذلك، حملات توعية مجتمعية ترمي إلى زيادة الوعي على كافة مستويات المجتمع مع التشديد بصفة خاصة على الأطفال.

٥٨ - وثمة احتياجات رئيسية عديدة لا تزال بحاجة إلى المعالجة، ولا سيما تلك الاحتياجات المتعلقة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ويتبين من ارتفاع معدل نمو السكان أن ثمة أهمية للتركيز على حقوق الشباب والمرأهقين واحتياجاتهم، ولا سيما حقوقهم في المشاركة في عملية التنمية. والوعي باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منخفض المستوى، والتخطيط الإنمائي المجتمعي في مشموله والبرمجة المستندة إلى الحقوق غير كافيين؛ وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام نحو التمكين المجتمعي. ونوعية وأهمية التعليم الرسمي وغير الرسمي تتطلبان دعما مستمراً، من قبل اليونيسيف، ونفس الوضع ينطبق على قضايا صحة المرأة الأساسية، مثل تشجيع الرضاعة الثديية والزواج المبكر وارتفاع معدل الولادة. وهذه الاحتياجات تشكل مجالات الاهتمام الأساسية في خطة عمل اليونيسيف لعام ١٩٩٩، وقد وضعت هذه الخطة في إطار الخطة الرئيسية للعمليات، وهي خطة ممتدة لفترة ثلاث سنوات.

#### صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٥٩ - يواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة توفير دعم تقني ومالى من أجل تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة كمنظمة للمشاريع ومنتجة أيضاً؛ وتوليد حسن إدارة الشؤون والزعامة اللذين يزيداً من مشاركة المرأة في عملية صنع القرار؛ وتشجيع حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة من أجل القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة؛ وتحويل التنمية إلى عملية أكثر سلماً وعدالة واستدامة. ويستهدف برنامج التمكين الاقتصادي، التابع للصندوق، تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة، وخاصة في سياق برنامج التجارة الجديد وظهور تكنولوجيات جديدة. والمشروع المعنون تنمية المبادرة والزعامة لدى المرأة في غزة، الذي تشارك فيه وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات المحلية غير الحكومية، ما فتئ يدعم إنشاء ثلاثة مراكز للتنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حلقات تدريبية وتدريبات أخرى بشأن مختلف جوانب بدء الأعمال التجارية وإدارتها من قبل المرأة، كما اضطلع بدورات دراسية لتحليل وتحليل البيانات بين الجنسين من أجل مدیري المراكز الاجتماعية ورؤسائے الإدارات.

٦٠ - وفي إطار برنامج إدارة الشؤون التابع للصندوق، وضع مشروع مبادرة تسهيل دور المرأة في التنمية. وهذا المشروع يتضمن تحليل اتجاهات دور المرأة في التنمية ونوع الجنس والتنمية عبر القطاعات الإنمائية. وجرت دراسة مشاريع دور المرأة في التنمية/نوع الجنس والتنمية لدى ما يقرب من ٢٢ منظمة محلية غير حكومية عند إعداد برنامج محاسب لقاعدة بيانات إقليمية، كما أنتجت الطبعة الرابعة من الرسالة الاخبارية "ما وراء بيجين"، وهي تركز على قطاع غزة وقضية صحة المرأة. ولا تزال المبادرة تعمل كأمانة لفرقة العمل المحلية المعنية بنوع الجنس، حيث تضم كافة وكالات الأمم المتحدة التي تشارك في برامج المرأة بالأرض الفلسطينية المحتلة. وتعقد الصندوق أيضاً من الباطن مع مركز الدراسات النسائية بجامعة بير زيت لمساعدة المجلس التشريعي الفلسطيني في إنشاء مركز أساسي متخصص بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس والمرأة والقانون.

٦١ - وفي إطار برنامج حقوق الإنسان التابع للصندوق، اضطلع بحملة إقليمية للقضاء على العنف ضد المرأة بهدف زيادةوعي الجمهور بهذه المشكلة. وجرى تمثيل مسرحية تعالج قضية العنف المنزلي في السياق الفلسطيني، وتضمنت الحملة كذلك تقارير إذا عية وتلفزيونية وصحفية. وساند الصندوق أيضاً منظمة غير حكومية حديثة النشأة تضطلع بالعمل في ميدان الدعوة القانونية لحقوق المرأة، كما أن مشروع الصندوق الاستئماني "الإيقاع بالنساء" بأسلوب قانوني في العالم العربي" يقترح إجراء دراسة عن قضايا القتل للمحافظة على الشرف.

#### معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

٦٢ - في عام ١٩٩٨، نظم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ٤١ حلقة تدريبية للسلطة الفلسطينية، في ميادين الإدارة المالية ومراجعة الحسابات والتنمية الإدارية ونظم المعلومات الجغرافية. وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي، يواصل المعهد البرامج التدريبية في الإدارة المالية ومراجعة الحسابات للمستوى الإداري المتوسط والرتفع، كما أنه يقوم أيضاً بإعداد برنامج في الدبلوماسية التجارية بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي والأونكتاد، وذلك للموظفين من كافة المستويات بوزارة الاقتصاد والتجارة. ويزمع أيضاً تنظيم حلقات تدريبية من أجل تدريب المدربين حتى تصبح السلطة الفلسطينية ذات اكتفاء ذاتي في مجال الوفاء باحتياجاتها التدريبية.

#### وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

٦٣ - بلغ مجموع عدد اللاجئين الذين تخدمهم الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة ٤٣٨٠٤ شخصاً، يعيش منهم ٧٤٤٥٧٨ شخصاً في ٢٧ مخيماً للاجئين. وتقوم الأونروا بتشغيل أو رعاية ٣٨٩ مرفقاً في المنطقة وتستخدم ٧٩٢٩ من الموظفين، تزيد نسبة الفلسطينيين المعينين محلياً بينهم على ٩٩ في المائة. والطابع التنفيذي لأنشطة الوكالة يختلف عن طابع الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تزاول عملها في معظم الأحيان من خلال السلطة الفلسطينية أو الوكالات المنفذة المحلية.

٦٤ - وفي قطاع التعليم، استواعت المدارس التابعة للوكالة وعدد ها ٢٦٦ مدرسة ابتدائية وإعدادية ٨٣٦ ٢١١ تلميذاً في العام الدراسي ١٩٩٩/١٩٩٨، بزيادة قدرها ٩٥٠١٠ تلميذاً عن العام السابق. ورغم التقدم الذي أحرز في مجال تشييد المدارس والارتقاء بها، أدى النقص في الأموال والأماكن إلى إقامة العديد منها في مبان مستأجرة غير ملائمة، أو إلى كونها تعاني من الازدحام الشديد، أو في حاجة إلى الصيانة. ولتوفير التعليم لمزيد من التلاميذ اللاجئين، استمرت الوكالة في الاعتماد على المعلمين المعينين بعقود. وبسبب الافتقار إلى الأموال، ظلت الأونروا عاجزة عن زيادة عدد سنوات التعليم الأساسي في الضفة الغربية من تسع إلى عشر سنوات وفقاً لنظام التعليم الذي تعتمده السلطة الفلسطينية. وقدمت مراكز التدريب المهني والتكنولوجيا الأربع التابعة للوكالة مجموعة متنوعة من البرامج لعدد يبلغ ٢٠١٢ من المتدربين. وبإضافة إلى برامج التدريب المعتمدة أثناء الخدمة، قدمت كلية العلوم التربوية في مراكز التدريب في رام الله تدريباً للمعلمين قبل وأثناء الخدمة أسفراً عن حصول ٦٠٠ من المتدربين على الدرجة الجامعية

الأولى. وقدمت منح دراسية جامعية لـ ٣٤٦ من الطلبة اللاجئين الفلسطينيين. وبلغت ميزانية الوكالة للتعليم في عام ١٩٩٨ في الضفة الغربية وقطاع غزة ٧٨,٩ من ملايين الدولارات، على الرغم من أن تقديرات النفقات السنوية لم تكن سوى ٦٧,٤ من ملايين الدولارات، نظراً للتخفيف وغيره من تدابير خفض التكاليف.

٦٥ - وفي قطاع الصحة، قامت الوكالة بتشغيل ٥١ مرفقاً صحياً عالجت ٣,٥ مليون زائر من المرضى في عام ١٩٩٨. وقدمت خدمات إعادة التأهيل من خلال ١٢ عيادة للعلاج الطبيعي. وأتيحت الرعاية الثانوية لللاجئين المرضى عن طريق مزيج من الاتفاقيات التعاقدية مع المستشفيات غير الحكومية والمستشفيات الخاصة ورد جزء من تكاليف العلاج، كما أتيحت هذه الرعاية مباشرة في مستشفى فلقليالية التابع للأونروا في الضفة الغربية الذي يضم ٤٣ سريراً. وبإضافة إلى عدة مشاريع لمد خطوط الصرف الصحي داخل المخيمات أو تحسينها، شملت خدمات الصحة البيئية المقدمة التخلص من مخلفات الصرف الصحي، وإدارة مصارف مياه العواصف الممطرة، وتوفير مياه الشرب المأمونة، وجمع النفايات والتخلص منها، ومكافحة انتشار الحشرات والقوارض. واستمر العمل في إنشاء مستشفى غزة الأوروبي الذي يتسع لـ ٢٣٢ سريراً، والذي سيسلم لدى إتمامه إلى السلطة الفلسطينية. ومن شأن إنشاء كلية غزة للتمريض الملحق به أن تساعد على توفير الموظفين المؤهلين للعمل بالمستشفى، وسوف تؤول هذه الكلية إلى وزارة الصحة في آب/أغسطس ١٩٩٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وقعت السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي والأونروا مذكرة تفاهم بشأن إنشاء مجلس لإدارة مشروع إقامة المستشفى والاتفاق على أن يضطلع فريق إدارة دولي بتجهيز المستشفى للعمل وتشغيله. وبلغت ميزانية الوكالة للصحة في عام ١٩٩٨ في الأرض الفلسطينية المحتلة ٢٧,٤ من ملايين الدولارات، على الرغم من أن تقديرات النفقات السنوية لم تكن سوى ٢٢,١ من ملايين الدولارات، نظراً للتخفيف وغيره من تدابير خفض التكاليف.

٦٦ - وفي قطاع خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، قدم برنامج الوكالة لحالات المشقة الخاصة مساعدات مادية ومالية مباشرة لـ ٥٢٢ من اللاجئين المستحقين، بزيادة قدرها ٢ في المائة من اللاجئين عن العام الماضي. وكفلت الأونروا ٢٥ برنامجاً من برامج المرأة، و ١٧ مركزاً لصلاح المجتمعات المحلية و ٢٦ مركزاً لأنشطة الشباب، فضلاً عن مركز لإعادة تأهيل المعوقين بصربيا. وبلغت ميزانية الوكالة عام ١٩٩٨ لخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة ١٣,٥ من ملايين الدولارات، على الرغم من أن تقديرات النفقات السنوية لم تكن سوى ٨,٥ من ملايين الدولارات، نظراً كذلك للتخفيف وغيره من تدابير خفض التكاليف.

٦٧ - وواصلت الأونروا الاضطلاع ببرنامجهما لتنفيذ السلام، وهو برنامج يسعى إلى تحسين الهياكل الأساسية، وتوفير فرص عمل، وتحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لللاجئين في إطار ميادين عمل الوكالة الخمسة، غير أنه كان هناك انخفاض ملحوظ في التبرعات المعلنة والمساهمات مقارنة بالسنوات الماضية. وواصلت الوكالة أيضاً تشغيل برنامج لتوليد الدخل من أجل توفير فرص عمل والتخفيف من حدة الفقر عن طرق إتاحة الائتمان للأعمال التجارية الصغيرة والمؤسسات الجزئية من خلال صناديق للإقراض

الدائر أنشئت بالمساهمات المقدمة للمشاريع. وهذا البرنامج الذي أنشئ في عام ١٩٩١ قدم بحلول ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ قروضا بلغ مجموعها ٢٦,٦ من ملايين الدولارات بأسعار الفائدة التجارية لـ ٤٧١ مشروع، مع تحقيق معدلات سداد تکاد تصل إلى ١٠٠ في المائة.

٦٨ - ولا يزال عمل الوكالة يتأثر باستمرار بالأزمة المالية التي تواجهها منذ عام ١٩٩٣، نتيجة لثلاثة تخفيضات متتالية في تمويل الميزانية العادلة في الوقت الذي تتزايد فيه احتياجات اللاجئين. وقد استلزمت تلك التخفيضات اتخاذ سلسلة من تدابير التقشف لجعل النفقات تتناسب مع الإيرادات ولتخفيض حجم العجز. وبالتالي غدت الوكالة عاجزة عن توسيع نطاق خدماتها بمعدل يتماشى مع النمو في عدد اللاجئين المسجلين وشهدت تدهورا في نوعية الخدمات المقدمة نتيجة لزيادة الأعباء على الموظفين وأماكن العمل بما ينفق طاقتها. واصررت الوكالة إلى الاضطلاع بمجموعة من تدابير التقشف، التي سبق إدخالها في عام ١٩٩٨، وهي تمثل تخفيضا مباشرا في الخدمات. وتتضمن هذه التدابير فرض وقف عام على التوظيف، وتجميد المخصصات المرصودة في الميزانية العادلة من أجل إصلاح المأوى والمنح الدراسية الجامعية والمساعدة النقدية التي تقدم في الحالات التي تتسم بصعوبات خاصة.

#### مكتب المنسق الخاص في الأراضي المحتلة

٦٩ - واصل مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، بالإضافة إلى قيامه بتقديم الدعم لأعمال الآليات المحلية والدولية، على النحو المبين أعلاه، تنسيق البرامج التدريبية الثنائية والمتعددة الأطراف الموضوعة من أجل قوة الشرطة الفلسطينية. وفي عام ١٩٩٨، اضطلع بدورات تدريبية متخصصة فيما يتعلق بـ ٣٠٠ تقريبا من رجال الشرطة والضباط. وتمثلت الأهداف الرئيسية في الشروع في استراتيجية للمواصلة وإعادة التنشيط من أجل عكس مسار ذلك الاتجاه الهابط في الأنشطة التدريبية ومشاريع الشرطة بصفة عامة، والاستمرار في دعم مسألة تحويل الجهود التدريبية الدولية إلى إطار أطول أجلأ بغية تمكين الشرطة من الاضطلاع بتدريبيها. وقد عرضت الحاجة إلى تدريب أكثر تخصصا من أجل قوة الشرطة الفلسطينية على مجتمع المانحين من خلال الفريق العامل القطاعي المعنى بالشرطة، كما عرضت هذه الحاجة على المشاركين في قطاع الشرطة من خلال خدمات الدعم العامة لليونسكو. وفي وقت متاخر، أدت اتصالات المانحين إلى مبادرات واعدة والتزامات واضحة فيما يتعلق بمشاريع الشرطة في عام ١٩٩٩ والأعوام اللاحقة له. ويواصل مكتب المنسق العام كأمانة للفريق العامل القطاعي المعنى بالشرطة، وهو يقدم دعما عاما وخدمات استشارية لقوة الشرطة الفلسطينية والمانحين، كما ييسر من أمور البعثات الزائرة والمدربين، ويساعد في رصد ومتابعة وتقدير الدورات الدراسية والبرامج التدريبية.

٧٠ - واستمرت وحدة الرصد الاقتصادي والاجتماعي في إصدار تقاريرها الدولية عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى تقرير خاص آخر عنوانه "اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة: نظرة إلى الماضي فيما يتعلق بالستينيات وتحديات المستقبل". وقد اقترب إنجاز مشروع لجمع البيانات المتصلة بنشاط القطاع الخاص في ميدان البناء بالأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أعد

المستشار القانوني للمكتب تقييماً شاملاً جديداً بشأن "تطوير سيادة القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة" بناءً على دراسة استقصائية واسعة النطاق فيما بين المسؤولين الفلسطينيين والمؤسسات المعنية والشركاء الدوليين. وتبيّن هذه الدراسة أن دعم هذا القطاع قد تزايد، وأن أكثر من ٣٢٠ مشروعًا تعد الآن مشاريع جارية في هذا الميدان. وكان ثمة تأكيد خاص للمساعدة في استكمال الخطة الاستراتيجية للسلطة الفلسطينية بالنسبة لهذا المجال، مع كفالة التناسق مع خطة التنمية الفلسطينية. وقام المكتب، في إطار الأنشطة المرتبطة بقطاع المنظمات غير الحكومية، بنشر طبعة ثانية مستكملاً "دليل المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة"، ومن الأدلة تحت الطبع "دليل المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية". وثمة خطط لإصدار طبعة منقحة ثانية من "دليل المنظمات غير الحكومية في البلدان المانحة".

#### برنامج الأغذية العالمي

٧١ - يوفر برنامج الأغذية العالمي مساعدة للأرض الفلسطينية المحتلة تبلغ ١٧,٢ مليون دولار، في صورة تدخلات غوثية قصيرة الأجل ومشاريع للعمل السريع. وعلى نحو أكثر حداثة، يتولى البرنامج توفير مساعدة لأشد قطاعات السكان فقراً، وذلك كمساهمة منه في عملية شبكة الأمان الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. والمشروع الحالي، الذي بدأ في عام ١٩٩٨، كان يتولى توفير الدعم لـ ٦٧٠٠٠ من أشد السكان فقراً بقطاع غزة وبالمناطق الريفية من الضفة الغربية، ولكن عدد المستفيدين قد بلغ ١٢٠٠٠ بحلول نهاية عام ١٩٩٨. وكان هذا من جراء البطالة المستمرة، ونتيجة لكساد الاقتصادي وتزايد أعداد السكان الذين يعانون من صعوبات اجتماعية طويلة الأجل ويلتمسون مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية. وقادت الوزارة بالتالي بتوسيع نطاق تغطية المستفيدين من أجل إدراج طالبي الوظائف الجدد. بالإضافة إلى ٦٠٠ من المستفيدين المستهدفين عن طريق المنظمات غير الحكومية فيما يتصل بمشروع الغذاء مقابل العمل والأنشطة المتصلة بنوع الجنس.

٧٢ - ومساعدة البرنامج موجهة أيضاً نحو الزراعة والصائمين الفقراء الذين يشاركون في مشاريع تدريبية على نطاق صغير يجري تنفيذها من قبل وزارة الزراعة، ونحو مراكز التدريب المهني ومراكز صحة الأم والطفل. وبإضافة إلى ذلك، تلقت ١١ منظمة غير حكومية من المنظمات التي توجد لها ميزانية تشغيلية قصيرة الأجل مساعدة البرنامج، لتمكينها من تشغيل واستبقاء الموظفين والمتطلعين عين اللازم، وأيضاً من تحسين خدماتها المجتمعية المتعلقة بالتوعية. وكذلك توزيع حصص برنامج الأغذية العالمي عن طريق وزارة الزراعة على ٧٢٠ من الزارعين ذوي الحيازات الصغيرة ومعدومي الحيازات في جنوب غزة مقابل مبلغ نقدى رمزي يمثل ٣٠ في المائة من القيمة السوقية للحصة الغذائية. وسوف تستخدمن الأموال المتولدة في العام الأول من المشروع لدعم الإنتاج الزراعي ومساعدة المزارعين في الأخذ بأنمط زراعية جديدة تناسب متطلبات السوق المحلية. وثمة أنشطة مماثلة يجمع البدء بها في منطقة أريحا من أجل ٨٠٠ من المزارعين المستفيدين. وبإضافة إلى المساعدة العينية، فإن المساعدة النقدية المباشرة المقدمة من البرنامج قد استخدمت لدعم بناء القدرات في وزارة الشؤون الاجتماعية، وأيضاً لاستكمال وإصلاح مراافق التخزين القائمة في غزة وخان يونس. ولقد ثبت أن المعونة الغذائية التي يوفرها البرنامج تشكل وسيلة فعالة لنقل

الدخل لأشد السكان فقرا، كما أنها تمثل شكلا من أشكال الأمان الغذائي، وقد ساعدت أسرًا كثيرة في التغلب على مشاكل الإمدادات الغذائية المؤقتة. وخلال الفترة من أيار / مايو ١٩٩٨ إلى آذار / مارس ١٩٩٩ قدم البرنامج ٦٧٠ طنا متريا من السلع الغذائية بقيمة تصل إلى ٤,٧٥ مليون ملايين الدولارات. وبغية الوفاء بمتطلبات عدد متزايد من المستفيدين، ينظر البرنامج في تنقيح ميزانيته المتعلقة بالفترة المتبقية من المشروع.

#### منظمة الصحة العالمية

٧٣ - بغية كفالة الأضطلاع بتنسيق فعال في القطاع الصحي، واصلت منظمة الصحة العالمية النهوض بأعباء ولايتها من خلال مشاركة البيانات والمعلومات الصحية مع الجهات المانحة والمنظمات المعنية. وقد اضطلع بتحيط الأنشطة بأسلوب مشترك مع البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف والبنك الدولي، وكذلك مع منظمات عديدة غير حكومية في إطار التنسيق الشامل لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص.

٧٤ - وقد قدم إلى المجتمع الصحي، الدولي والفلسطيني، تقرير عن الأولويات الإنمائية بالأرض الفلسطينية المحتلة، وقد أعد هذا التقرير على نحو مشترك من جانب وزارة الصحة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وتركز هذه الوثيقة على المشاكل التي تظهر عند وضع نظام صحي فعال، وهي تقترح تدابير لتحسين الكفاءة والاستدامة. وعقب هذا التقرير، قام برنامج المساعدة التقنية الخاص بتسلیط الضوء على ضرورة إعادة تأهيل الرعاية الصحية الأولية وتعزيز وتحسين خدمات هذه الرعاية. ويجري القيام في الوقت الراهن بتقييم للحالة العامة لشبكة الرعاية الصحية الأولية الحكومية، وذلك من جانب منظمة الصحة العالمية وبدعم من البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، كما يجري أيضا إعداد مقترن بشأن وضع برنامج لإعادة التأهيل والترشيد. ويتمثل الهدف ذو الصلة في كفالة خدمات رعاية صحية أولية مستدامة بأماكن مناسبة في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في إطار برنامج إحالة مناسب. وقد قدمت حكومة اليابان بالفعل أموالا من أجل إعادة تأهيل عدد كبير من عيادات الرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية.

٧٥ - وأنجز برنامج للإصلاح الكامل لسلسلة التبريد الخاصة ببرنامج التحصين الموسع. وهذا البرنامج، الذي وضعته منظمة الصحة العالمية والذي تم تنفيذه على نحو مشترك مع اليونيسيف، كان جزءا من الجهد المبذول من أجل تحسين واستدامة أنشطة الصحة العامة التي تتسم بفعالية التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم برنامج المساعدة التقنية الخاصة في الوقت الراهن بتنفيذ مشروع لصدقوق السكان يرمي إلى إدماج الصحة التناسلية في خدمات الرعاية الصحية الأولية. وهذا المشروع يتناولان في جملة أمور الجوائب العملية لتقديم الخدمات من خلال تحسين عدد كبير من عيادات الرعاية الصحية الأولية حيث توفر الخدمات الشاملة للرعاية الصحية التناسلية. ويستهدف برنامج الأدوية الأساسية الفلسطيني تحسين القطاع الدوائي. وقائمة الأدوية الأساسية المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية قد اكتملت تقريرا، وثمة إعداد الآن لقائمة الأدوية الأساسية المتعلقة بالمستشفيات. وقائمة الرعاية الصحية الأولية تستخدمن بالفعل على يد وزارة الصحة باعتبارها أساسا لاشتراء الأدوية. وثمة اتفاق لدى الفنيين الصحيين بشأن ضرورة

استخدام القائمة وتحسين الاستخدام المرشد للأدوية. وهناك اتفاق أيضا لدى وزارة الصحة وعدد كبير من الفنانين الصحيين الفلسطينيين بشأن إل الحاجة الحاجة إلى وضع واستخدام بروتوكولات فلسطينية موحدة للتشخيص والعلاج والإحالة. وقد بدأ الوعي الذي أثاره البرنامج في الإتalian بأولى ثمراته: فنفقات وزارة الصحة على الأدوية آخذة في الهبوط.

٧٦ - والعنصر البشري لبرنامج مكافحة الحمى المتموجة يدخل سنته الثانية من التنفيذ هو والعنصر الحيواني الذي يضطلع البرنامج الإنمائي بتنفيذه. وثمة مانحون عديدون يساهمون في العنصر الحيواني، الذي تقدم إليه تقدم إليه منظمة الصحة العالمية دعماً ومشورة تقنية. وفي إطار هذا البرنامج، أجريت دورات تدريبية لكتاب موظفي وزارة الصحة، وثمة تدريب متخصص باليونان. وقد وضعت وزارة الصحة سياسات جديدة ترمي إلى مكافحة هذا المرض، تتضمن الإبلاغ القسري عن حالاته من جانب الأطباء والخواص والمخبرات الخاصة، مع مجانية العلاج لكل المرضى الذين يشخص لديهم هذا المرض. وبالإضافة إلى ذلك، تم بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف تحديد مقترن مشاريع، في إطار المبادرة الدولية لمنع حالات العجز، وقدم هذا المقترن لأغراض التمويل إلى المانحين المعنيين، كما عين مساعد للتديرس بجامعة بير زيت من أجل توفير الدعم اللازم لوضع مقرر دراسي جديد تمنح عنه شهادة في الرعاية الصحية الأولية. وبناء على طلب وزارة الصحة، قدمت المساعدة الضرورية لفلسطينيين مختارين من أجل تعزيز معارفهم في المجالات التي يفتقر فيها إلى الخبرة الفنية المحلية، وكان ثمة استمرار في تقديم المنشورات إلى وزارة الصحة وإلى المنظمات غير الحكومية وإلى المؤسسات الصحية ذات الصلة. ووفر الدعم كذلك لوكالات الأمم المتحدة في ميدان اشتراط المعدات المتعلقة بالمشاريع الخاصة بالصحة وتسلیمها إلى السلطة الفلسطينية.

٧٧ - ورغم هبوط الاستثمارات العامة المقدمة من مجتمع المانحين، فقد ظل الاعتماد المتصل بالقطاع الصحي في الميزانية الفلسطينية ينافس ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في العام الواحد. ومع هذا، فإن ثمة جانباً يبعث على القلق للحالة الاقتصادية الراهنة، وقد يؤثر بشكل سلبي على تنمية القطاع الصحي، مما يتمثل في أن ما يزيد على ٥٠ في المائة من الميزانية الدورية يتعرض للإنفاق من أجل الرواتب والأجور. وبغية الاستجابة لهذه التحدّيات ولغيرها، اقترحت دراسة صحية مشتركة بين منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ووزارة الصحة أن يكون النظام الصحي مستداماً من الناحية المالية، وأن تتحسن الکفاءة من خلال مبادرات على صعيد القطاع بأسره، وأن تتحسن أيضاً نوعية الخدمات المقدمة. وبغية تحقيق هذا، قد يقوم مجتمع المانحين بدعم بناء القدرات في مجالات الإدارة وصوغ السياسات وتقديم الخدمات، مما من شأنه أن يؤدي إلى استحداث مؤسسات محلية مستدامة، وتوفير مساعدة مالية لتلك الاستثمارات التي تعد مستدامة من الناحية المالية.

مرفق

أجهزة الأمم المتحدة العاملة في الأراضي المحتلة

الاتحادي البريدي العالمي  
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية  
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
برنامج الأغذية العالمي  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
برنامج الأمم المتحدة للبيئة  
برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات  
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة  
صندوق الأمم المتحدة للسكان  
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا  
متطوعو الأمم المتحدة  
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية  
مركز التجارة الدولية  
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث  
مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان  
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)  
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)  
المنظمة البحرية الدولية

منظمة الصحة العالمية  
منظمة الطيران المدني الدولي  
منظمة العمل الدولية  
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية  
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

— — — — —